الابقا زحافا وكل واحد من حال العروض والضرب علة سواء كان لازما او غير لازم فعلى هذا العلل اكثر من المذكورة الا ان المصنف ذكر ما هو اشهر واكثر استعمالا وترك ما هو اشذ واندر وقوله خاصة قيد خرج به شيء وهو علل الاعاريض والضروب الغير المذكورة والعلة على اصطلاح الاول اخص مطلقا منها على اصطلاح الثاني والزحاف بالعكس ومنهم من يسمى الحال الذي هو تغيير الابقاء زحافا سواء كان حال الحشو او حال العروض او حال الضرب ومنهم من يسمى التغيير الواقع في السبب زحافا وفي الوتد علة وستعرف المراد من السبب والوتد ولكل واحد من هذه المذاهب صاحب اذ لا مشاحة في الاصطلاح ولكن كلام المصنف لا يستقيم الا على الاصطلاحين الاولين فاعرف قوله خاصة مصدر كعاقبة وكاذبة يقال خصصت الشيء بكذا اخصه خصوصا وخصيصى وخاصة وخصوصية بالفتح والضم لكن الفتح افصح فتقدير الكلام قصدت ان اذكر علل الاعاريض الاربع والثلثين والضروب الثلاثة والستين واخصها بالذكر خصوصا ويجوز ان تكون حالا بمعنى مخصوصة كقولك لم اخذت سمعا اي مسموعا قوله ولا اتعرض بالنصب عطف على اذكر وبالرفع حال اي قصدت ان اذكر هذه العلل خاصة غير متعرض لشيء من زحاف الحشو غالبا او جواب سوال مقدر كانه قيل هل تتعرض لذكر شيء من زحاف الحشو فقال لا اتعرض له غالبا قوله غالبا صفة موصوف محذوف اي تعرضا غالبا ولا يخفى ان المصنف اختار راى الخليل في ذكر العلل وراى الاخفش في ذكر البحور وسمعت في دمشق الشام من بعض المغاربة شيئا اراه واقعا وهو ان المصنف صنع خمسة عشر بيتا وقال في الديباجة ايضا كذلك ثم بعض الطلاب الحق بها بيت المتدارك فغير قوله خمسة عشر بيتا الى قوله ستة عشر بيتا ثم اشتهر فظن انه صنيع المصنف ومصداق هذا القول ان عروض المتدارك وضربه على ما هو مذكور في هذا المختصر اذا عد مع الاعاريض والضروب المذكورة تصير الاعاريض خمسا وثلاثين والضروب اربعة وستين ونص المصنف على خلاف ذلك قال وصنفت فيه ستة عشر بيتا اول لفظة من البيت تعطي اللقب اما اشتقاقا او مضارعة

مضارعة تسامحا اقول فلما كان مطمح نظر المصنف الاختصار الممدوح بين ارباب الالباب فخص تخصيص باوضاع موجزة تنوب في الافادة مناب الاطناب فصنع ستة عشر بيتا كل بيت منها في بحر من البحور الستة عشر تشعر اللفظة الاولى من كل بلقب البحر الذي ذلك البيت منظوم فيه وذلك باحد طريقين بينهما منع الخلو احدهما ان تكون اللفظة واللقب مشتقين من اصل واحد ولا يكون بينهما مضارعة اي مشابهة يريد ان لا يكون بينهما اتحاد في الصيغة كمد والمديد فانهما مشتقان من المد وليس بينهما اتحاد في الصيغة والثاني ان يكون بينهما اتحاد في الصيغة مع كونهما مشتقين من اصل واحد كالطويل الذي في اول بيت الطويل والطويل هو اللقب فان بين صيغتهما اتحادا مع انهما مشتقان من الطول فان قلت هلا دل على جميع الالقاب بالقسم الثاني الذي فيه صنعة التجنيس التام ولم جعل الاكثر من القسم الثاني ادل على اللقب من القسم الاول قلت طلبا للسهولة وهربا من الجمع بين شيئين لا تتفقا واهمالا ان الاتيان بلقب كل بحر في ابتدائه مع استقامة الوزن مما يتنافيان الجمع بين ، ايقاع لفظه المديد مثلا الذي لفظه فعولن في ابتداء اول اجزائه فاعلاتن وبين ، استقامة الوزن بالنسبة الى من له طبع مستقيم كالجمع بين الضب والنون اعلم ان مراد المصنف بالاشتقاق الاشتقاق الذي هو مصطلح علماء البديع وهو ان تكون الكلمتان متجانستين اعم من ان يكون لفظا او لفظا ومعنى ويمكن ان يكون المراد بالاشتقاق الاشتقاق التصريفي الذي هو كونهما متجانسين لفظا ومعنى فعلى هذا دلالة قوله طويل ومد وابسط ونحوها على اللقب بالاشتقاق التصريفي ودلالة مرمل وضرعنا بالمضارعة لان مرمل وضرعنا ليسا مشتقين مما اشتق منه الرمل والمضارع بل تشابهها في الحروف الاصلية لكن التعويل على ما قدمنا اركان اولا قوله اول لفظة من البيت تعطي اللقب جملة اسمية منصوبة المحل على انها صفة بيتا والعايد الاسم الظاهر الذي اقيم مقام الضمير وهو البيت في قوله من البيت اي اول لفظة منه والاضافة

الاول الزخرفة صنعة الاشتقاق مطلوب في علم البديع على ان القسم

Copyright © King Saud University